لا تغيير في أوضاعهم في عهد الحكومتين السابقتين

موظفو السلطة بين وطأة الحصار وأزمة داخلية تهدد حقوقهم الوظيفية والمالية

(إف ب)

كتب حامد جاد:

يخشى موظفو السلطة الفلسطينية مما يخفيه لهم المستقبل المجهول من تهديدات لحقوقهم الوظيفية والمالية، وبخاصة بعد مرور عام وثلاثة أشهر على أزمة عدم انتظام رواتبهم الشهرية وغياب أي أفق لحلها.

وزادت من تلك المخاوف الأحداث المأساوية التي شهدها قطاع غزة مؤخراً، التي انتهت بسيطرة حركة "حماس" على القطاع، وذلك في أعقاب اقتتال داخلي بين حركتي "فتح" و"حماس"، أجج مشاعر القلق في نفوس الموظفين الحكوميين.

وكان لتلك الأحداث وما سبقها من دعوة أطلقها البعض لحل السلطة، واستبعد آخرون إمكانية تطبيقها، الأثر البالغ في تعزيز مخاوف الموظفين الذين عكفت غالبيتهم العظمى خلال الأسابيع القلية الماضية على متابعة وتحليل التصريحات الإعلامية المتناقضة للمسؤولين في حكومة الطوارئ والحكومة المقالة.

وفي سياق تباين وجهات نظر الموظفين وتقييماتهم اتجاه طبيعة الأزمة التي يعيشونها، ومدى ملاءمة أداء الحكومة لمتطلبات معالجة أزمتهم، اعتبر بسام زكارنة، رئيس نقابة العاملين في الوظيفة العمومية، أن حكومة الطوارئ استطاعت أن تعزز شعور الموظفين بالطمأنينة اتجاه حقوقهم المالية.

ويرى زكارنة أن أوضاع الموظفين بقيت على ما هي عليه في عهد الحكومتين السابقتين، وأن الفرق بين هاتين الحكومتين تمثل بآلية تعامل كل واحدة منهما مع قضايا الموظفين ومطالبهم، موضحاً أن الحكومة العاشرة "حكومة حماس" كانت تصف الموظفين المضربين عن العمل بأنهم "غير وطنيين"، في حين أن الحكومة السابقة "تقدم لنا الكلام المعسول ولكنه دون جدوى".

ولفت إلى ما ترتب من أثر إيجابي على ما حظيت به حكومة الطوارئ من وعود وتعهدات دولية باستئناف دعم الاحتياجات الفلسطينية، وتزامن ذلك مع بدء تحويل الحكومة الإسرائيلية الدفعة الأولى من المستحقات المالية للسلطة.

عدم زعزعة الاستقرار!

وأكد أنه "لا يحق لأي موظف في ظل حكومة الطوارئ الإضراب عن العمل، أو القيام بأي أنشطة من شأنها زعزعة الاستقرار الداخلي"، معرباً عن أمله في إنهاء أزمة رواتب الموظفين وعدم اضطرارهم للعودة مجدداً للإضراب.

ولفت إلى أن ما نسبته ٦٠٪ من الموظفين الحكوميين يفتقرون إلى مصادر دخل بديلة، حيث أن هناك بعض الموظفين يعتمدون على ما يحوله لهم أقاربهم في الخارج من مساعدات مالية، وبالتالي فإن وضع الغالبية العظمى منهم دون الحد الأدنى من المستوى المعيشي المقبول.

عدم وضوح آلية صرف المساعدات المالية

وانتقد زكارنة ما أسماه بعدم الوضوح في الآلية المتبعة في صرف المساعدات المالية التي تحوّل من دول عربية وأجنبية، مبيناً أن المملكة العربية السعودية قدمت مؤخراً ٥٠ مليون دولار، والنرويج ١٠ ملايين دولار، إضافة إلى ٢٢ مليون دولار قدمتها قطر لتمويل رواتب قطاع المعلمين، فيما أعلن لاحقاً عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بدفع مبلغ ٨٠ مليون دولار.

وأكد أن من حق الموظفين أن يطلعوا على آلية صرف تلك المساعدات، مطالباً وزير المالية، د. سلام فياض، بالإدلاء بتصريحات صحافية لتوضيح آلية صرف تلك الدفعات، وأن لا يكون مقلاً في لقاءاته الإعلامية التي تتناول قضايا الموظفين، والوضع المالي للسلطة بشكل عام.

مخاوف مبررة

وحول مبررات مخاوف الموظفين من انعدام الأفق السياسي، وما يهدد مستقبلهم وحقوقهم الوظيفية، اعتبر زكارنة أنه ليس هناك من موظف يشعر بالأمان على مستقبله الوظيفي في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، من حصار وانفلات أمني، تضاف إليهما حالة التنافر بين الفصيلين الرئيسيين "فتح" و"حماس"، والأحداث الدامية في غزة، من دون أن يأخذ كلاهما بالاعتبار الاحتياجات والوضع المأساوي الذي يعيشه أكثر من ١٦٥ ألف موظف.

ونوه إلى أن مخاوف الموظفين اتخذت، مؤخراً، اتجاهات عدة، فالبعض منهم يخشى على مستقبله حال اضطرار السلطة إلى خفض أعداد الموظفين، والبعض الآخر –وهم كثر– اضطر إلى الهجرة بحثاً عن فرصة عمل بديلة في أي بلد.

وأوضح في هذا السياق، أن آلاف الموظفين تركوا خلال الأشهر الماضية وظائفهم وهاجر بعضهم إلى الخارج، والبعض الآخر أصبح يعمل في مهن أخرى، كسائق سيارة أجرة، أو عامل بناء، لافتاً إلى أن وزارة الأشغال العامة والإسكان، التي يعمل فيها بمنصب مدير عام، تضم ٢٠٠ موظف، منهم ٢٠ موظفاً هاجروا إلى الخارج.

واعتبر أن ما يثار بشأن إمكانية حل السلطة "لا يشكل تهديداً حقيقياً للموظفين"، مؤكداً أن "نسبة كبيرة من الموظفين كانوا قبل الأحداث الأخيرة يرون في ذلك حلاً جذرياً لمشاكلهم، التي سيتحمل مسؤولية حلها المجتمع الدولي والاحتلال، في ظل عدم وجود سلطة".

وشدد زكارنة على ضرورة احترام وزارة المالية الاتفاقات الموقعة مع نقابة العاملين بالوظيفة العمومية، لافتاً إلى أن هذه الاتفاقات التي وقعتها وزارة المالية في عهد الحكومة السابقة أقرت جدولة دفع الرواتب للموظفين حسبما تم الاتفاق عليه.

تلويح باستئناف الإضراب

إلى ذلك، تطرق زكارنة إلى قضية إضرابات الموظفين وقرار النقابة الأخير الذي قضى بوقف فعاليات الإضراب اعتباراً من الرابع من شهر حزيران وحتى إشعار آخر، موضحاً أن هذا القرار بات يعني توقف فعاليات إضراب الموظفين بشكل نهائي في ظل حالة الطوارئ المعلنة.

ولفت إلى ما يمارسه بعض المديرين والمديرين العامين في وزارات السلطة من ضغوط وتهديدات بحق الموظفين، لافتاً إلى أن بعض المسؤولين هددهم بحسم أيام الإضراب التي شارك فيها الموظفون من رصيد إجازاتهم السنوية، والبعض الآخر هدد بحسم أيام الإضراب من قيمة راتبهم الشهري الذي لا يدفع بأكمله للموظف.

"المالية": الإضرابات لا تخدم مصالح الشعب

من جهته، أكد إسماعيل محفوظ، وكيل وزارة المالية، حرص الوزارة على تحقيق أقصى درجات العدالة بين الموظفين، سواء أكانوا من العاملين في قطاعي التعليم والصحة أم العاملين في الوزارات الأخرى وسائر الأجهزة الأمنية والعسكرية.

ولفت إلى أن الوزارة "تأخذ بالاعتبار لدى وصول أية منحة مالية مخصصة لموظفي قطاع معين، ضرورة المساواة بين الموظفين الآخرين الذين لم تتضمنهم تلك المنحة، وذلك من خلال تسوية رواتب الموظفين واستكمال دفع نصف قيمة رواتبهم أسوة بالموظفين الآخرين".

واعتبر محفوظ أن "أوضاع الموظفين لم يطرأ عليها تغيير جذري في ظل الحكومتين السابقتين، عدا عما جرى من إعادة تنظيم أمورهم المالية بعدما أصبح جميعهم منذ آذار الماضي يتلقون، خلال الأسبوع الأول من كل شهر، نصف قيمة رواتبهم الشهرية بشكل منتظم".

وحول ما طرأ من تغيير على مستوى ما يحول من أموال لدعم موازنة رواتب موظفي السلطة، قال أنه "ليس هناك تغيير جوهري يذكر في هذا الشأن"، لافتاً إلى أن "كلاً من الجزائر والسعودية وقطر والإمارات هم فقط الذين التزموا من بين الدول العربية بدفع المساعدات التي أقرتها القمة العربية، في حين لم تحول الدول الأخرى التزاماتها المالية".

ويرى محفوظ أن أوضاع الموظفين في غاية السوء، وأنهم لو تقاضوا كامل رواتبهم فإن ذلك لن يلبي احتياجاتهم المعيشية، "وبالتالي فإن تقاضيهم نصف قيمة الراتب لن يغير كثيراً من واقع أوضاعهم المعيشية السيئة".

وبين محفوظ، بحسب إحصاءات وزارة المالية، أن موظفي القطاع العام تقاضوا خلال العام الماضي ما نسبته ٦٠٪ من إجمالي قيمة رواتبهم المستحقة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض ذوي الرواتب المنخفضة تقاضى معظم مستحقاته الشهرية.

وأضاف: أما خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، فإن إجمالي ما تم دفعه من رواتب يعادل نسبة ٥٠٪ من إجمالي قيمة الرواتب عن تلك الفترة، مشيراً إلى أن قيمة مستحقات الرواتب متأخرة الدفع تقدر بنحو ٨٥٠ مليون دولار.

وحول نظرة وزارة المالية لقضية إضراب الموظفين، حمل محفوظ من أسماهم بـ "الأيدي الخفية" مسؤولية تعطيل أداء مؤسسات السلطة، "عبر تنظيم الإضرابات التي لا تصب في خدمة مصالح الشعب".

واعتبر أن تراجع الموظفين عن الإضرابات في ظل حكومة الوحدة الوطنية المقالة كان نابعاً من إدراك الموظفين بأن مصلحة المجتمع تقتضي ضرورة وقف الإضرابات.

وأكد أنه "لم تتم معاقبة أي موظف على مشاركته في الإضرابات، على الرغم من أن الكثير من الموظفين تغيبوا عن وظائفهم بحجة مشاركتهم في الإضراب، في حين كانوا يقضون أوقاتهم داخل بيوتهم".

ضمانات بلا ضامن!

وحول حقوق الموظفين وضمانات صونها في ظل حالة عدم الاستقرار واحتمالات زيادة حدة تدهور الوضعين السياسي والأمني، أشار محفوظ إلى أنه لم تسجل على الإطلاق على مدار العقود الماضية أية حالة فقد فيها الموظف الحكومي حقوقه حتى في أسوأ الأوضاع، منوهاً إلى أن "الموظفين الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في عهد الإدارة المصرية ظلت حقوقهم الوظيفية مصانة حتى في زمن الاحتلال الإسرائيلي، وظلت حقوق من تبقى منهم على قيد الحياة أو ورثتهم مصانة حتى الآن".

وقلل من أهمية ما يردده بعض الموظفين من مخاوف بشأن ما يثار من تكهنات بانهيار السلطة، مؤكداً أن هذا الأمر "لا يتجاوز حدود الهواجس غير المبررة".

التعامل بمكيالين مع الموظفين

وحول وجهة نظر الموظفين وتقييماتهم حيال طبيعة الأزمة التي يعيشونها، ومدى تجاوب أداء الحكومة وتعاملها مع أزمتهم، اعتبر عمر حسين، وهو ضابط في الشرطة، أن أداء وزارة المالية في حكومة الوحدة الوطنية "كان أفضل من سابقتها في الحكومة العاشرة"، لافتاً إلى أن الأخيرة لم يكن لديها جدول زمني واضح حول صرف دفعات من رواتب الموظفين، في حين أن وزارة المالية في الحكومة الحادية عشرة عملت بموجب جدول زمني واضح في صرف نصف قيمة الراتب خلال الأسبوع الأول من كل شهر، الأمر الذي مكن الموظفين من ترتيب حياتهم وفق هذا الجدول الزمني.

وتوقع حسين أن تحقق حكومة الطوارئ الحالية العدالة في إنصاف الموظفين، معتبراً أن الوزير فياض استطاع على مدار إدارته لوزارة المالية في الحكومات المتعاقبة أن يحقق الأمان الوظيفي إلى حد كبير، وذلك على الرغم من ظروف الحصار ومحدودية التمويل الخارجي الذي كان المجتمع الدولي يقدمه لدعم السلطة.

وانتقد ما أسماه بالتمايز بين الشرائح الوظيفية، معتبراً أنه "لا يحق لأية جهة مانحة أن تصنف الموظفين حسب مزاجية غير مبررة، وكأنها بذلك تصنف الشعب الفلسطيني إلى فئات مسالمة وفئات معادية".

وأكد أن الإضرابات التي يقوم بها الموظفون "حق مشروع لهم في التعبير عن أوضاعهم المأساوية الناتجة عن حالة الضبابية في إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة أزمة الرواتب".

ونوه إلى أن عدم مشاركة المؤسسات العسكرية ◀